HM Government

ما يقوله د. فوكس بكلماته

د. ليام فوكس

المرشح لمنصب مدير عام منظمة التجارة العالمية

FOX FOR WTO

التجارة الحرة حق للجميع

”التجارة الحرة هي حق بالأساس. فيجب أن يكون للجميع حرية بيع منتجاتهم أو خدماتهم أو مجهودهم لمن يدفع أكثر، وأن يشتروا ممن يشاؤون. هذا المبدأ يتيح بأن تعم فوائد التجارة على كافة مستويات المجتمع. وفوق هذا وذاك، فلطالما كانت التجارة أعظم قوة مُحررة لفقراء العالم، حيث سخّرت قوى العولمة لنشر الرخاء وانتشلت الملايين من براثن الفقر.“

د. ليام فوكس، عضو البرلمان
فرانكفورت 29 نوفمبر 2016

الاختيار

أود أن تكون هذه الانتخابات لمنصب المدير العام اختيارا حقيقيا - فنحن نحتاج أفضل مرشح مؤهل ليشغل هذا المنصب، وأن تكون لديه القدرة على تلبية مطالب الأعضاء. ولا يُمكن أن يكون الأمر مجرد "العمل كالمُعتاد".

ولكوني طيلة حياتي نصيرا راسخا لنظام التجارة متعددة الأطراف، فأنا متحمس بشدة للتجارة ولدورها في دفع عجلة التنمية المُستدامة الشاملة للجميع. والفترة التي شغلتُ خلالها منصب وزير في الحكومة البريطانية، في بلد يُعد واحدا من أكبر الاقتصادات في العالم وله سجل مُشرّف في التنمية، كانت بالنسبة لي تجربة ثرية هائلة. فقد أتاحت لي بشكل خاص إدراك المعنى الحقيقي للفرص والإحباطات التي يمر بها كافة الأعضاء.

د. ليام فوكس، عضو البرلمان

المرشح لمنصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

التحدي

كانت منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات كبيرة قبل جائحة كوفيد، ومنها تراجُع حجم التجارة العالمية، والاختلافات بشأن برنامج العمل المعياري، والأكثر أهمية كان انهيار الإجماع متعدد الأطراف الذي كانت منظمة التجارة العالمية قد أُنشئت على أساسه - والمتمثل بالقناعة بقدرة الأسواق المفتوحة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والازدهار. وقد أصبحت مُجابهة تلك الصعوبات أكثر إلحاحا بفعل جائحة كوفيد. يتوجب علينا توفير الزخم من أجل التعافي الاقتصادي، وإصلاح المنظمة لضمان أن تخدم التجارة كافة مجتمعاتنا في أنحاء العالم.

تاريخنا وواجباتنا

الرؤية ليست مفهوما رائجا في عالم السياسة هذه الأيام. لكن ينبغي إعادة اكتشاف ذلك الإحساس بوحدة الغاية والجهود المشتركة، والذي تم بفضله إنشاء الاتفاق العام للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) عام 1947، ثم منظمة التجارة العالمية عام 1995. فقد كان نظام التجارة المفتوحة والحرة أحد الأسباب الرئيسية للحد من الفقر المدقع في عالمنا في الجيل الماضي، حيث استفاد قرابة مليار إنسان من أحد أعظم الإنجازات في تاريخ البشرية. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتخفيف حدة الفقر ورفع مستويات المعيشة. ولعله من واجبنا ضمان أن تتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة من فرص أكبر. فليس من المقبول قطعا، من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية، أن تلجأ الدول التي غنمت المكاسب من نظام التجارة الحرة إلى وضع عراقيل جديدة، فتكون بذلك فعليا قد استفادت وحرمت غيرها من الاستفادة.

البديل

إن لم يكن لدينا نظام قائم على القواعد، فسيولد لدينا نظام قائم على القوة تكون فيه أقوى الاقتصادات وأضعفها معرضة على حد سواء لأكبر المخاطر، وسينشأ عن ذلك عدم الاستقرار وتحديات أمنية. هذا بديل مُقلق يجب علينا تفاديه.

نظام عالمي

تعمل منظمة التجارة العالمية على تنظيم بيئة التجارة العالمية، والتي بدونها لسادت الفوضى. كما إن آلية حل النزاعات، والتي تُعتبر من أهم الإضافات القيّمة التي حققتها المنظمة، تتيح لكافة الدول الأعضاء – الكبيرة والصغيرة – فرض القواعد التي اشترطتها في مفاوضاتها.

حل النزاعات

هناك إجماع كبير على الحاجة لإصلاح جهاز الاستئناف في المنظمة. ذلك لأن اتساع نفوذه يُقوّض القواعد المُطبقة وكفاءة عمل النظام، وهذا ما يجعله عبئا على المؤسسات التجارية الحقيقية، لا عونا لها. ويلزم أن تؤيد الأحكام الصادرة عن جهاز الاستئناف الحقوق التي تفاوض عليها الأعضاء، وألا تفرض التزامات جديدة. ولعل العمل الذي قد تم إنجازه لمعالجة نقاط الضعف يمثل نقطة انطلاق جيدة من أجل المزيد من النقاشات.

التعهد بالمساواة بين الجنسين

للنساء دور بالغ الأهمية في التجارة. وعلينا ضمان أن تتمكن جميع النساء من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة. وأنا أعتز كثيرا بالقول بأني كنت طوال حياتي العملية نصيرا لمبدأ تمكين النساء. لا يزال الرجال إلى يومنا هذا مهيمنين - إلى حد بعيد - على دوائر ومؤسسات التجارة الرسمية في أرجاء العالم، وأنا أعتقد أنه لا بد لذلك الوضع أن يتغير. وقد تعهدتُ لأعضاء منظمة التجارة العالمية أنه في حال فوزي بمنصب المدير العام، سأحرص على ضمان أن تشغَل النساء نصف المناصب القيادية العليا على الأقل في منظمة التجارة الدولية، وسأسعى دائما لدعم أن تكون المنظمة واسعة التمثيل للجنسين وخالية من التمييز.

العمل مع المنظمات الدولية الأخرى

يجب ألا تغرب عن أذهاننا طبيعة المنظمة، بما فيها وما ليس فيها. فقد أنشِئت أساسا لضمان تطبيق قواعد التجارة الدولية، وتسوية النزاعات بشكل مُنصف، وتحرير التجارة بشكل أكبر عن طريق إزالة القيود التجارية المُكلفة وغير الضرورية التي تُحدث خللا في التجارة. إن منظمة التجارة العالمية تختلف عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك عن الأمم المتحدة، لذا عليها أن تُركز كليا على غاياتها الرئيسية.

إلا أن هناك تداخلا واضحا في المصالح بينها وبين عدد من تلك المؤسسات الأخرى. ونحن بحاجة إلى تعاون أفضل تنظيما مع تلك المؤسسات، ووفق قنوات عمل مشتركة، إذا ما أردنا أن نكون أكثر كفاءة في استخدام التجارة كجزء من الحل للتحديات العالمية الأوسع نطاقا، كالتنمية والمساواة بين الجنسين والتغير المناخي.

الإصغاء للأعضاء

يتعين علينا، على المستوى المؤسسي، أن نُصغي بشكل أفضل عندما يتعلق الأمر بما يشغل بال أعضائنا. فالكثيرون منهم يشعرون أن أصواتهم لا تُسمع كما يجب.

لا بد لنا أيضا أن نكون أكثر إبداعا وابتكارا في أسلوب العمل مع أعضاء المنظمة. فبالإضافة إلى التواصل مع الذين ينسقون على أساس المناطق الجغرافية أو الوضع التنموي، قد يكون علينا أيضا إيجاد السبل لنتعلم بشكل أفضل من التجارب الأوسع نطاقا التي يتشاركها الآخرون حول المعوقات والحلول. على سبيل المثال، فإن الدول الأعضاء التي لا تطل على البحار معرّضة لمواجهة العديد من المشاكل التجارية المتشابهة، سواء كانت تلك الدول في آسيا الوسطى أو أمريكا الجنوبية أو أفريقيا. وبالمثل، فإن العديد من الجزر الصغيرة والدول المطلة على البحار ستواجه نفس المشاكل، مثل تقلبات المناخ العنيفة، سواء كانت تلك الدول في المحيط الهادي أو البحر الكاريبي أو المحيط الهندي. علينا أن نعمل بشكل أفضل للتعلم من تلك التجارب المشتركة، ولوضع حلول عامة للمشاكل المشتركة.

الاقتصادات الصغيرة والمعرضة للضرر

أعتقد أنه يمكننا فعل المزيد لمساعدة الاقتصادات الصغيرة المعرضة للضرر عن طريق تسخير قواعد بياناتنا بشكل أفضل. فمثلا إذا كانت الدولة عبارة عن جزيرة صغيرة، فإنها قد تكون اقتصادا متوسط الدخل- بناء على حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي- في اليوم السابق لإعصار بحري أو إعصار حلزوني، ثم تُصبح اقتصادا منخفض الدخل في اليوم التالي للإعصار. وبالتالي من المنطقي بالتأكيد استخدام البيانات على بشكل دوري، مثلا في دورة خمسية، للحد من التأثيرات غير المتوقعة وتوقف عجلة الاقتصاد نتيجة تلك الكوارث التي تتعرض لها هذه الدول الأعضاء. كما يتعين علينا أن نستمر في البحث عن حلول عملية من أجل تقديم تحليل عملي ومعلومات تفيد كافة الأعضاء والمجتمعات والمؤسسات التجارية. ومن شأن ذلك أن يوفر ليس فقط أساسا أكثر ثباتا للتخطيط بالنسبة للحكومات المعنية، مع القدرة على التنبؤ بشأن بعض المسائل مثل التفضيلات التجارية، بل أن يخلق أيضا بيئة استثمارية أكثر استقرارا.

التغير المناخي

من المهم، خلال جائحة كوفيد-19، ألا تغيب عن أذهاننا الأزمة العالمية الأخرى المستمرة - والمتمثلة بالتحديات البيئية. حيث يترتب علينا أن نجد السبل لتخفيف وطأة الكوارث المناخية التي يتكرر حدوثها حاليا، وخاصة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والمعرضة للضرر. لكن ينبغي علينا أيضا أن نتطلع للمستقبل، وأن نسعى لتقريب سياساتنا التنموية والتجارية والبيئية من بعضها البعض. على سبيل المثال، لابد لنا أن نضمن ألا يخلق نموذج التنمية سياسات نمو من شأنها أن تقوّض أهدافنا المناخية. ذلك يعني بوجه خاص أننا بحاجة لضمان أن تكون الوسائل المُستدامة بيئيا لتوليد الطاقة مُتاحة للدول النامية بتكلفة معقولة. وإن لم نفعل ذلك، فمن المُحتمل أن تلجأ تلك الدول إلى إنتاج الطاقة من مصادر الوقود الأحفوري. وإحدى الطرق التي يمكن للدول الأعضاء أن تطبقها في هذا المجال هي إعطاء مزيد من الزخم للمبادرات التي تركز على الاستدامة، مثل التوصل إلى اتفاقية حول البضائع البيئية، والعمل من خلال الأطر القائمة مثل لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

الزراعة

ترى الدول الأعضاء أن للزراعة مكانة خاصة، وعلى الحكومات واجب أساسي بأن تضمن توفير الغذاء لمواطنيها. ويمكن للزراعة، وكذلك الاتجار بالمنتجات الزراعية، أن تكون أحد أقوى السبل لدينا للحد من الفقر. كما أنها تلعب دورا بيئيا وثقافيا مهما.

ومع ارتفاع نسبة المعتمدين في العالم على التجارة المفتوحة بالمواد الغذائية لتفادي المجاعات، علينا أن نعمل لضمان المزيد من الكفاءة والانفتاح في النظام الزراعي. ذلك يعني تخفيض وإصلاح الدعم الحكومي الذي يسبب اختلال التجارة، والحرص على أن تظل الأسواق مفتوحة لضمان ثبات الأسعار ولضمان الشفافية. وهذه المسألة ملحة الآن بنفس الدرجة التي كانت عليها عندما بدأنا جولة الدوحة، على أقل تقدير.

ضمان أن تعم فوائد التجارة على الجميع

إن البحث عن الطريقة المُثلى لإدماج الدول منخفضة الدخل في عمل المنظمة، ولضمان التوزيع العادل لمنافع النمو، كان بندا ثابتا على جدول أعمال كافة اجتماعات وزراء التجارة التي حضرتها. وتقاسم فوائد الازدهار العالمي يعني أنه لا بد للدول النامية، وخاصة الأكثر فقرا من بينها، أن تكون مُدمّجة بالكامل في النظام الدولي القائم على القواعد. وعندما أدت منظمة التجارة العالمية ما عليها فعله وانتعشت التجارة، فإنها وفرت من الازدهار ما يتعدى بكثير ما كان يمكن أن تفعله أية مساعدة من جهات خارجية.

بناء الجسور

أرى أن دور المدير العام هو بناء الجسور وإعادة بناء الثقة على امتداد الخط الفاصل بين الشمال والجنوب.

ولا يسعنا أن ننسى بأن التعديلات في الأحكام والقواعد لا معنى لها إذا لم يكن لدى الأعضاء القدرة على ممارسة التجارة في ظلها. والمعونة لصالح التجارة تشكل جزءا حيويا من مسألة التنمية. ولعل سجلي المهني في هذا المجال يتحدث عن نفسه. لهذا السبب، خلال الفترة التي كنت فيها وزيرا، تضاعف حجم المعونات البريطانية لصالح التجارة عن طريق جنيف إلى ثلاثة أضعاف. وهي تبلغ الآن ما يفوق 100 مليون جنيه إسترليني. وهي تشمل مبادرات ممتازة، مثل مبادرة "المرأة في التجارة" التي يقودها مركز التجارة الدولية، والتي أسهمت كثيرا في تسليط الضوء على الصلة بين التجارة وتمكين النساء اقتصاديا.

الثروة السمكية

يظل إبرام اتفاقية مصائد الأسماك أحد أكثر الأمور إلحاحا التي تواجه المنظمة. فمن المبادئ التأسيسية لمنظمة التجارة العالمية ضمان أن يتيح عملنا الاستغلال الأمثل لموارد العالم بما يتماشى مع هدف التنمية المُستدامة. وتُعد اتفاقية صيد الأسماك ذات أهمية وجودية لبعض أعضاء المنظمة الأصغر حجما والأكثر عرضة للضرر. ولضمان أن يتمكن المفاوضون التجاريون في أيامنا هذه من تقديم ما يُفيد المجتمعات مُستقبلا، علينا أن نضع الاستدامة وجودة مياه محيطاتنا على رأس جدول أعمالهم السياسي والبيئي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

في الشهور الماضية، أكد لي باستمرار أعضاء في المنظمة من مختلف الفئات، سواء كانوا من الاقتصادات المتقدمة أو النامية أو الأقل نموا، على الأهمية التي يولونها لنجاح شركاتهم الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت الحالي، توفر الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلثي الوظائف في العالم، وكذلك أكثر من 80% من الوظائف الجديدة. وهذا التوجه سيستمر مستقبلا على الأرجح.

يتطلب نجاح كافة الشركات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة عناصر أساسية – دخول الأسواق، والحصول على رأس المال، والاستفادة من المهارات. وسيتعين على منظمة التجارة العالمية أن تُظهر أهمية دورها في الاقتصاد الحقيقي والوظائف الحقيقية والازدهار الحقيقي عن طريق تأدية ما عليها، وذلك بوضع الشركات الصغيرة والمتوسطة على رأس جدول أعمالها للتجارة العالمية. ونحن نعلم أن إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل في التجارة العالمية أمر في غاية الأهمية لتحقيق نمو يشمل الجميع، خاصة عندما يتعلق الأمر بدعم الأعمال التجارية التي تملكها النساء، وكذلك ضمان أن تصل فوائد التجارة الحرة والعادلة للمجتمعات المحلية والريفية.

ولتحقيق هذا الغرض، أريد، كمدير عام، أن أضمن أن تكون الأمانة العامة قادرة على توفير تحليل قوي لثلاثة أهداف - التمويل والمهارات ودخول الأسواق - لكي تساعد منظمة التجارة العالمية في دعم شركاتنا الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن تحسين التنسيق، تحت كل هدف من تلك الأهداف الثلاثة، أن يضمن أن تكون التحليلات العديدة ذات الصلة التي يجري إعدادها في المنظمة مُتاحة بشكل أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ذلك يؤدي إلى تواصل حقيقي مع الأعضاء من الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا، ويسهّل العمل، عند الضرورة، مع منظمات دولية أخرى لضمان أن يكون بمقدورنا أن نقدم دعما أفضل للمؤسسات التجارية التي تشكل عماد الاقتصاد العالمي.

الجانب الأخلاقي للتجارة الحرة

أؤمن أن للتجارة الحرة جانبا أخلاقيا. وقد تأسست منظمة التجارة العالمية على مبدأ ضرورة ألا تواجه المؤسسات التجارية التمييز عندما تعمل في التجارة الدولية. ونحن ندرك أنه عندما تتدخل الحكومات للتمييز لصالح بعض المواطنين، فإن ذلك يكون على حساب مواطنين آخرين. فالفئات التي تلقى آذانا صاغية لدى الحكومة تجني الفوائد، بينما في المحصّلة النهائية يكون المُستهلك هو الذي يدفع الثمن – المواطن الأضعف صوتا وأقل حيلة سياسية. وأنا لا أرى أن ذلك صواب. فالتجارة تعتبر ضرورة جوهرية للازدهار. والتجارة العابرة للحدود هي شريان الحياة للشركات في أنحاء العالم. والشركات الصغيرة هي الأكثر عرضة للتضرر بوجه خاص. وتُعتبر الحواجز التجارية الجديدة انتصاراً لأصحاب المصالح الخاصة على حساب الاختيار الحر. وذلك لا يفتقر للكفاءة فحسب، بل هو ليس من العدل أيضا.

مزيد من المعلومات

موقع مركز الحملة

www.gov.uk/government/news/campaign-hub-uk-nominee-for-director-general-of-the-wto

@LiamFox

Dr Liam Fox MP

@drliamfox

Liam Fox

@drliamfox

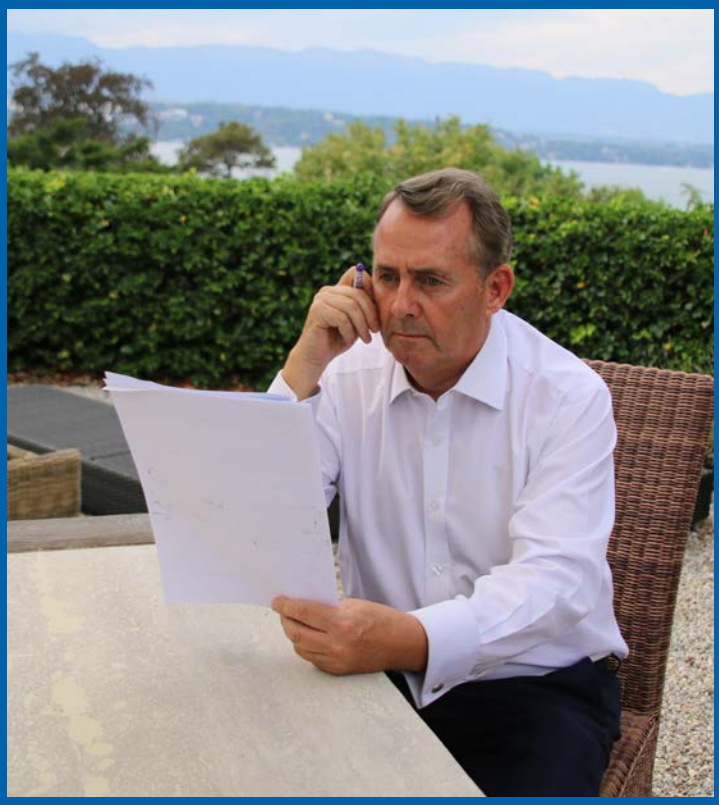

HM Government

الصور مقدمة من كيتلين كيلي (الغلاف الأمامي والخلفي)، ومنظمة التجارة العالمية/ جاي لوفيون (الصفحة 3)، وكافة الصور الأخرى من ديفيد غوس.